المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
IUU Membership Certificate No.: 1102202600217 - Arab Impact Factor Certificate No.: 287
ISSN (ONLINE): 1858 – 8441 – ISSN (PRINT): 1858 - 845X

(23)

المرفوعات في كتاب الكناش لأبي الفداء الأيوبي

The Nominative Constructions in Al-Kunnash by Abu al-Fida al-Ayyubi

د. حليمه عبد الله الجاك محمد.
سارة النور عبدالله عوض الباري

2026

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
IUU Membership Certificate No.: 1102202600217 - Arab Impact Factor Certificate No.: 287
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

المستخلص

تناول هذا البحث آراء أبى الفداء الأيوبى (ت 732 هـ) في المرفوعات من خلال كتابه الكناش في فني النحو والصرف .هدف إلى التعرف على آرائه في هذه المرفوعات وبيان الأدلة والشواهد التى أرتكز عليها في اختيارته وترجيحاته تنبع أهمية هذا البحث من كونه تعرض لدراسة الكناش الذي يعد واحداً من أهم الكتب النحوية والصرفية وإن مؤلفه كان من أبرز النحاة الذين أهتموا بالمرفوعات , تتمثل مشكلة البحث في تحديد آراء أبى الفداء في المرفوعات, أعتمد البحث على المنهج الوصفى التحليلي , وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج :إن المرفوعات تشمل الفاعل ومفعول مالم يتم فاعله والمبتدأ والخبر واسم (ما) و(لا) المشبهات ب(ليس) واسم كان وخبر (إن) وأنه لاخلاف في رفع الفاعل وهناك خلاف في رافع المبتدأ بين الكوفيين والبصريين وكذلك رافع الخبر.استخدم أبو الفداء الشاهد بمختلف ألوانه بداية بالشواهد القرآنية وكذلك الشواهد الشعرية. أكد البحث القضايا وقد وافقهم في أغلبها.

Abstract

This research examines the views of Abu al-Fida al-Ayyubi (d. 732 AH) on nominative cases, as presented in his book, Al-Kunnash fi Fannay al-Nahw wa al-Sarf (The Compendium on the Arts of Grammar and Morphology). It aims to identify his opinions on these nominative cases and to clarify the evidence and examples upon which he based his choices and preferences. The importance of this research stems from its study of Al-Kunnash, which is considered one of the most important books on grammar and morphology, and whose author was one of the most prominent grammarians who focused on nominative cases. The research problem lies in identifying Abu al-Fida's views on nominative cases. The research adopted a descriptive-analytical approach, and the study reached several conclusions: that nominative cases include the subject, the object of a verb whose subject is not complete, the subject and predicate, the noun of "ma" and "la" (which are similar to "laysa"), the noun of "kana" (to be), and the predicate of "inna" (if). There is no disagreement regarding the nominative case of the subject, but there is disagreement between the Kufan and Basran grammarians regarding the nominative case of the subject, as well as the nominative case of the predicate. Abu al-Fida used various types of evidence, beginning with Quranic verses and continuing with poetic examples. The research emphasized the issues and He agreed with most of them.

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
IUU Membership Certificate No.: 1102202600217 - Arab Impact Factor Certificate No.: 287
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

المقدمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

قد توالت جهود العلماء في خدمة العربية وضبط قواعدها ومن ضمنها جهود أبى الفداء في تناول المرفوعات ويمكن ايجاد أهم النتائج التى تم التوصل إليها فيما يلي :

1. وقف البحث على (سبع مسائل) في المرفوعات .
2. أكد البحث تأثر أبى الفداء بالبصريين في عرض ومناقشة القضايا النحوية من مصادر متعددة .
3. أكد أبو الفداء الابتداء بالنكرة حيث أوردها في (أمور عشرة).
4. أوضح البحث وجوب تقديم المبتدأ في أربعة مواضع مؤيداً رأى البصريين ، ولكن خالفهم في تقديمه إذا كان جملة.
5. بين البحث مكانة أبى الفداء بوصفه واحداً من كبار العلماء في عصره .
6. اعتمد أبو الفداء في المرفوعات على عرض مسائل الخلاف النحوى فيها .
7. يعدُ كتابه (الكناش) في النحو والصرف من المراجع النحوية التى ضمن في طياتها شواهد ونصوصاً قيمة حيث أعمل فيها أبو الفداء فكرة ونظره ووجهها أحسن توجيه.

المرفوعات في كتاب (الكُناش)

المقدمة : تناول أبو الفداء المرفوعات في كتابه (الكُناش) وذلك بعرض المسألة النحوية وآراء النحاه فيها ثم إبداء رأيه أحياناً ويبدو في ذلك نزعته البصرية ، وقد قسم أبو الفداء المرفوعات إلى أقسام جاءت في عدة مباحث :

المبحث الأول : الفاعل ومفعول مالم يتم فاعله (نائب الفاعل)

المبحث الثاني : المبتدأ

المبحث الثالث : الخبر

المبحث الرابع: اسم (ما) و(لا) المشبهتان بـ (ليس)

المبحث الأول : الفاعل

الرفعُ ضد الوضع ، فهو نقيض الخفض في كل شيء ، الرفعُ في الاعراب : كالضم في البناء وهو من وضع النحويين ، والرفع في العربية : خلاف الجر والنصب ، والمبتدأ مرافعُ الخير لأن كلّ منها يرفع صاحبه .

أما مضى (المرفوعات) عند النحويين هو ما اشتمل على علم الفاعلية وهي سبعة : الفاعل ثم مفعول مالم يسم فاعله ثم المبتدأ ثم الخبر ثم خبر (إن) ، ثم خبر (لا) التى لنفى الجنس ، ثم (ما) و(لا) المشبهتان بـ(ليس) نتناول بعضها في هذا البحث

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
IUU Membership Certificate No.: 1102202600217 - Arab Impact Factor Certificate No.: 287
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

قال المؤيد :(إن الفاعل : ما أُسند إليه الفعل أو شبهه وقدمّ عليه على جهة قيامه به(كزيد) في (قام زيدُ) ، وإنما قال : (ما أسند إليه الفعل) ولم يقلْ : اسمُ أُسند الفعل إليه ليدخل فيه الفاعل الذى هو في تأويل الاسم ، نحو : (أعجبتني أن ضربت زيداً) فأن مع الفعل فاعل (أعجبني).

وليس باسم وقوله : (قدمّ عليه) يخرج نحو : (زيدُ قام) فإن الفاعل هو الضمير المستتر (قام) لات (زيدُ) ولا يكون الفاعل إلا متأخراً عن فعله وقوله : (أو شبه الفعل) : فدخل نحو : فاعل الصفة المشبهة كـ(زيدُ حسن وجهُه)، وفاعل الفعل نحو : (هيهات زيدُ) أى بعدُ وذكر (أن الأصل في الفاعل أن يلى فعله، فإنْ قدّم على الفاعل غيره، فهو: في النية مؤخراً ، أما عن وجوب تقديم الفاعل فإذا انتفى الاعراب لفظاً فيهما والقرائن المعنوية كـ (ضرب موسى عيسى) بخلاف : (آكل الكمثرى موسى) للقرينة التى تنفى اللبس وكذلك يجب تقديمه إذا اثبت المفعول به للنفى نحو : (ما ضرب زيدُ إلا عمراً) ومعناه حصر مضروبيه (زيدٌ) في (عمرو) ، أي : لا ضارب لزيد سوى عمرو .

أما عن باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ذكر سيبويه بقوله : وذلك قولك : ضرب عبدُالله زيداً فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب وشغلت ضرب به كما سفلت به ذهب ، وانتصب ويدٌ لأنه مفعولٌ تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك : ضرب زيداً عبدُالله ، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ولم تُرد أنْ تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً (رأى الفاعل) وهو عربيٌ جيدٌ كثير .

وأضاف سيبويه بقوله : واعلم أن الفعل لا يتعدى الفاعل إلى اسم الحدثان الذى أُخذ منه ، لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث ، ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهابٌ وإذا قلت : ضرب عبدُالله لم يستبن أن المفعول زيدٌ أو عمرو وأضاف سيبويه

لقوله : وذلك قولك وقعد قعدة سوى وقعد قعدتين لما عمل في الحدث .

ورأى ابن جنىّ : في الفاعل : (ألا ترى أنه لو عُرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كلّ من كان فاعلٌ في المعنى وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ذلك له وأيضاً تحدث أبو الفداء عن وجوب تقديم المفعول بقوله : (يجب تقديم المفعول لفظاً وإنْ كان على خلاف القياس إذا أضيف الفاعل إلى ضمير المفعول) كقوله تعالى:(وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات) .لأن الفاعل لو قُدِم رجع الضمير إلى غير متقدم وهو مثل (ضراب غلامه زيداً)

ومما يجب فيه تقديم المفعول :

1. أنْ يكون المفعول مضمراً متصلاً والفاعلُ ظاهرٌ نحو(ضربك زيدٌ وضربنى زيدٌ).
2. وكذلك يجب تقديمه : إنْ ثبت الفاعل بعد النفى كقولك : (ما ضرب عمراً إلا زيدٌ) فلو قدر ضارب آخر لم يستقم المعنى ومنه قول الشاعر :

قد علمتْ سلمى وجارتهاُ ما قطر الفارسى إلاّ أنا .

عمل في المدة (منه) والمرقبن وما يكون ضرباً منه فمن ذلك قصد القُرضُاء ورجع القهرى لأنه ضربٌ من فعله الذى أُخذ منه .

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
IUU Membership Certificate No.: 1102202600217 - Arab Impact Factor Certificate No.: 287
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

اما عن رفع الفاعل تحدث السيوطى عن أنواع الاعراب منها رفع القُمر ، إذ هى راجعة إلى الفاعل والمبتدأ والخبر وايضاً قال ابن جنى(المفعول به أنه ينصبُ إذا أُسند الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضلةٌ).

وكذلك تحدث أبن الفداء عن حذف الفعل جوازاً ووجوباً كما جاء في (شرح الكافية)بقوله (حذف الفعل جائزٌ وواجبٌ) فالجائز نحو (زيدٌ) في جواب من قال : من قام ؟ ونحوه أى قام زيدٌ وكذلك يحذف الفعل جوازاً في نحو قوله تعالى : (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجالُ ....)فمن قرأ بفتح الياء من (يستبح) حيث قرأ ابن عامر بضم الياء على مالم يتم فاعله ثم فسر من هو الذي يسبح له بقوله (رجالٌ لا تلهيهم) ويجوز أنْ يرتفع (رجالٌ) بالابتداء والخبر في(بيوت) وقرأ الباقون بكسر (الياء) حيث بنو الفعل للفاعل وهو (الرجال) فارتفعوا بفضلهم والمعنى يتجه رجالٌ فيجوز حذف الفعل أو إظهاره،والفعل الواجب حذفه بفسر بعد حذفه كقوله تعالى : (وإن أحدُ).

من المشركين (أستجارك) واضاف بقوله : بالإضافة إلى ذلك تحدث المؤيد عن تنازع الفعلين بأن المراد بذلك : أن كلّا منهما يُصلح أن يكون عاملًا في الظاهر بعدها على أربعة أقسام :

الأول : أنْ يكون الأول على جهة الفاعلية والثاني على جهة المفعولية كقولك (ضربنى وأكرمتُ زيداً) .

الثاني : عكسه كقولك : (ضربتُ وأكرمنى زيداً) .

الثالث : أنْ يكون تنازعهما على جهة المفعولية كقولك (ضربنى وأكرمنى زيدٌ) .

الرابع : أنْ يكون تنازعهما على جهة المفعولية كقولك : (ضربنى وأكرمت زيدٌ) .

يلاحظ أنّ البصريين أختاروا إعمال الثاني لأن المعمول إتمام العامل ، أماّ الكوفيين فاختاروا إعمال الأول لأن السابق أولى من نظرهم .

بالرجوع إلى حجة الكوفيين في اختيار إعمال الأولى بل قالوا الدليل على إعمال الأول : النقل والقياس أما النقل : فقد جاء عنهم كثير قال امرؤ القيس .

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة

كفاني ولم أطلب قليلاُ من المال

موضع الشاهد (كفاني.....) حيث نُقل عن الكوفيين أنهم زعموا أن هذا البيت من باب التنازع لتقدم فعلين على اسم واحد من حيث أُعملِ الفعل الأولى واشتشهدوا بغيره من الشواهد في هذه المسألة وأما القياسُ فذكروا أن الفعل الأول سابق الثاني وهو مبروء به فكان إعماله أولى ، وأما البصريون فاحتجوا بان قالوا : (الدليل على الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس ، أما النقل : فقد جاء كثيراً كقوله تعالى : (أتونى أفرغ عليه قطراً) فأعمال القول الثاني وهو (أفرغ) ولو أعمل الأول لقال: (أفرغ عليه) وجاء في الحديث النبوى .

(وتخلع ونتركُ من يفجرك) فأعمل الثاني وقال الشاعر :

ولكنت نصفاً لو سبيتُ وسبتني * بنو عبد شمس من مناف وهاشم

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
IUU Membership Certificate No.: 1102202600217 - Arab Impact Factor Certificate No.: 287
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

موضع الشاهد : (سبيتُ وسبتني) ، تقدم العاملان (سببتُ وسبتني) وتأخر معمول وهو (بنو عبد شمس) .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين فرد ابن الأنباري بقوله : (أما قول مراعاة المعنى ، لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً) ، وكذلك وردت شواهد كثيرة للكوفيين قُوبلت بردها من صاحب (الانصاف) مما يدلُ على فساد ما ذكروه وهذا يدلُ على تأييد البصريين . أما رأى أبو الفداء ، جاء نقلاً عن السيوطى : إن هذا لم يستقيم مما يدلُ على مخالفة الكوفيين .

يلاحظ أن إعمال الفعل الثاني هو أولى كما ورد عن البصريين ، هذا ما جاء به أبو الفداء عن الفاعل .

مفعول مالم يتم فاعله (نائب الفاعل) : وهو كل مفعول لفعل حُذف فاعلهورفع هو لإقامته مقام الفاعل، وشرح فعله : إنْ كان ماضياً إنْ ينُقل من (فُعل) إلى (فعِل) بضم الفاء وكسر العين ينُقل من (فُعل) إلى (فعِل) بضم الفاء وكسر العين وإنْ كان مستقلاً ، أن يُنقل من (يُفْعل) بضم الياء وفتح العين ولا يصح وقوع المفعول الثاني .

من باب (عملتُ) موقع الفاعل لأنه أسند الفعل إليه لصار مسنداً إليه ، والثالث لا يصحُ من باب (أعملتُ) والمفعول له كذلك ، لأنه نصبه هو المشهد بعلته وإقامته مقام الفاعل يوجب رفعه فيترافعان والمفعول معه لأنه بشرطه أنْ يكون مع الفاعل .وشرط مفعول مالم يتم

فاعله حذف الفاعل فيترافعان وإذا تعددت المفاعيل وفيها مفعول به تعين أن تقام مقام الفاعل دون غيره. كقولك :(ضربت زيداً ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره).خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون إقامة غيره فيدفعونه ويبقون المفعول به الصريح منصوباً ويستدلون في ذلك بقراءة أبى جعفر المدني . وشيخ نافع في قوله : (ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً)

وكذلك جاء في قول الشاعر :

ولو ولدتُ قفيرةُ جرو كلب *** لسُب بذلك الجرو الكلابا

موضع الشاهد : (لسُب بذلك الجرو الكلابا) ، حيث أقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح والبصريون يتأولون ذلك بقولهم : (إنّ الكلابا) منصوبٌ بـ (ولدتْ) ونُصب (جرو كلب) على النداء على الذمّ ورأى ابن جنىّ في ذلك : (أنه أقبح الضرورة ومثله لا يعتدٌ به أصلاً وهو شاذٌ .

وقال أبو الفداء : (وأعلم أنّ المفاعيل إذا تعددت وقامت أو أمن أمرها مقام الفاعل فلك الخيار في تقديمه وتأخيره عند عدم اللبس فإذا التبس وجب أنْ يلى المقام الفعل وإذا تعددت المفاعيل التى تقام مقام الفاعل ولم يكن فيها مفعول به رفعت ما شئت لمقامه مقام الفاعل وتركت البواقى على ما تعدُ فيه والأولى أن يقام المفعول الأول من بابا (أعطيتُ) مقام الفاعل دون الثاني ففي نحو :(أعطيتُ زيداً درْهماً) الأولى لأن (زيداً) عاط: اي متناول ففيه معنى الفاعلية .

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
IUU Membership Certificate No.: 1102202600217 - Arab Impact Factor Certificate No.: 287
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

المبحث الثاني : المبتدأ

قال ابن الحاجب:(هو الاسم أو المؤول به المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه أو الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام أو حرف النفى رافعة لظاهر نحو : (زيدٌ قائمٌ وما قائم الزيدان وأقائم الزيدان) .

أورد أبو الفداء المثل : (تسمع بالمُعيْدى من أنْ تراه) وأيضاً جاء في قوله تعالى: (وأن تصوموا خيرٌ لكم)

أي : سماعكم وصومكم وذك بقوله : (مجرد عن العوامل اللفظية احترز عن أسماء (إنّ) و (كان) و(ما) و(لا) المشبهتان ب (ليس) وعن المفعول الأول من باب (عملتُ) والثاني من باب (أعملتُ) وقوله : (مسنداً إليه احترز الخبر لأنه مجردٌ ولكن غير مسند إليه أي مسند وكذلك مثل الأصوات نحو (عاق) وألفاظ العدد وحروف التهجى فإنها مجردة ولكن ليست مسنداً إليها وكذلك قوله : (الصفةُ الواقعة بُعد حرف الإستفهام أو حرف النفى رافعة بظاهر) : إنما أفردها بالذكر لأنها لم تدخل في رسم الخبر لأن فاعلها سدّ مسدُّ الخبر لنحو قولك : (أقائمٌ الزيدان). وأوضح أبو الفداء هذه المسألة بقوله : (رافعة بظاهر) معناه : أن هذه الصفة لا تقع مبتدأ إلا بشرط أنْ تتجرى .

(عن ضمير المستكين فيها لترفع الظاهر الذى كالفعل الذى رفع الظاهر) وقد تناول أبو الفداء هذه الظاهرة من عدة مصادر في قوله : (رافعةٌ لظاهر عن الرافعة للمضمر نحو (أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون) فاعلاً سدّ مسدّ الخبر. يلاحظ عن أبى الفداء إيراد المسألة النحوية ثم شرحها وتحليلها متناولاً ذلك من مصادر متعددة لتصغير الفهم وتقريب المعنى .

وقد دار خلاف في رافع المبتدأ بين الكوفيين والبصريين وثمرة هذا الخلاف أن المبتدأ يرفع بالابتداء وهو عامل معنوى وتحدث عن مواضع تعذر اتصال الضمير إذ قال: أن يكون العامل معنوياً كالمبتدأ والخبر نحو : (أنا زيدٌ وأنا قائمٌ) لأنه إذا كان معنوياً تعذر الاتصال به . وذكر سيبويه بقوله : فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلام والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ ، فالابتداء . ولا يكون إلا بمبنىٌ عليه فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسند إليه وأضاف بقوله واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو أو يكون في مكان أو زمان وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد مايبتدأ فأما الذى يُبنى عليه شئٌ هو هو فإن للمبنىُ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبدُالله منطلقٌ ، ارتفع عبدالله لأنه ذكر ليُبنى عليع المنطلق بمنزلته .

وزعم الخليل رحمة الله أنه يستقبح أنْ يقول قائم زيدٌ وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول : ضرب زيداً عمرو عمرو على ضرب مرتفع وكان الحدُ أنْ يكون مقدماً ويكون زيداً مؤخر وكذلك هذا الحدُّ فيه أنْ الابتداء فيه مقدماً .

وأضاف بقوله : وهذا عربيُ جيد وذلك قولك تميميٌ أنا ومستنوءٌ منْ يسنؤك . وقد جاء لذلك نظائر كثيرة قال الله تعالى: (أياما ما تدعو فله الاسماء الحسنى) فنصب اياماً بتدعوا وجزم تدعو بأياما فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً

قال الله تعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت) فأينما منصوبٌ بتكونوا وتكونوا مجزومٌ بأينما وقال تعالى : (فأينما تولوا فثم وجه الله) إلى غير ذلك من المواضع فكذلك هاهنا .

وأضاف بقوله : قالوا : ولا يجوز أنْ يقال إنْ المبتدأ يرتفع بالابتداء لأن نقول : الابتداء لا يخلو : إما أنْ يكون

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
IUU Membership Certificate No.: 1102202600217 - Arab Impact Factor Certificate No.: 287
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

شيئاً من كلام الصرب عند إظهاره أو غير ذلك فإنْ كان شيئاً فلا يخلو من أنْ يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني فإن كل اسماً فينبغى أن يكون قبله اسم يرفعه وكذلك ما قبله إلى مالاغاية له وإن كان فعلاً فينبغى أنْ يقال زيدٌ قائماً لما يقال (حضرزيدٌ قائماً) ، وإنْ كان أداة فلأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحدّ وإن كان غير شئ فالاسم. أما عن القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر ذكر الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو : (زيدٌ أخوك وعمرو غلامك) ، وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وأما الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وذهب أخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء .أما الكوفيون فاحتجزوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الابتداء يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأننا وجدنا أن المبتدأ لابد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ ولا ينفعك ٌ أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما وأضاف بقوله : ألاترى إذا قلت (زيدٌ أخوك) لا يكون احدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه ؟فلما كان كلُ واحد منهما لا ينفعك عن الآخر ويقتضى صاحبه اقتضاء واحد عمل كل واحد منهما في صاحبه ما عمل فيه ، فلهذا قلنا : إنهما يترفعان كل واحد منهما يرفع صاحبه ولا يمتنع أن يكون واحد منهما عاملاً ومعمولاً . لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم .

قالوا : لا يجوز أن يقال : إنا نعني بالابتداء التعدى من العوامل اللفظية لأنا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعدى من العوامل اللفظية فهو إذاً عبارة عن عدم التعدى من العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملاً واضاف بقوله : والذى يدلّ على أن الابتداء لا يوجب الدفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان ذلك موجباً للدفع لوجب أنْ يكون مرفوعة فلماّ لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجباً للدفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإنْ كان الابتداء هو التعدى من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالاطراق للنار والاغراق للماء والقطع للسيف وإنما هي أمارات ودلالات وإذا كانت العوالم في محل الاجماع إنما هي أمارات ودلالات وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه أما عن وجوب تقديم المبتدأ قال أبو الفداء :[51]

(إن الأصل أن يقدم المبتدأ على الخبر لأن المبتدأ محكوم عليه وحق المحكوم عليه أنْ يكون متقدماً على المحكوم به ، ومن ثم جاز (في داره زيدٌ) وامتنع أن يقال : (صاحبها في الدار) لأن الضمير في (صاحبها) يعود إلى (الدار) وهو متقدم عليه لفظاً ومعنى وأما لفظاً : فظاهرٌ وأما معنى : فلأن (صاحبها) مبتدأ وحقه أن يكون متقدماً .

وكذلك يجب تقديم المبتدأ إذا تضمنت معنى الإنشاء نحو : (منْ أبوك؟) وكذلك إذا كان الخبر فعلاً للمبتدأ نحو : (زيدٌ قائم) وأضاف بقوله : (واعلم أنه لو قال : فعلاً له مفرداً لكان أولى .= لئلا يُرد عليه : (الزيدان قاما) وهكذا فإن الفعل هنا للمبتدأ ولا يجب تقديم المبتدأ عليه بل يجوز : (قاما الزيدان) على أنْ (قاما) خبر مقدمُ .

وكذلك يجب التقديم إذا استوى المبتدأ والخبر في المعنى نحو : (زيدٌ الأفضلُ) وكذلك نقل أبو الفداء ما جاء عن النجاة في الابتداء بالنكرة .للمبتدأ والخبر من جهة التعريف والتنكير أربعة أقسام والخبر من جهة التعريف والتنكير أربعة أقسام أحدهما : أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة وهو الأصل ، نحو : (زيدٌ قائم)

الثاني : أن يكونا معرفتين نحو : (زيد أخوك)

الثالث : أنْ يكونا نكرتين نحو : رجلٌ حسن قائم)

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
IUU Membership Certificate No.: 1102202600217 - Arab Impact Factor Certificate No.: 287
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

الرابع : أنْ يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة وهو عكس الأصل : كقول الشاعر :

أهابك إجلالاً ومالك قدرة على *** ولكن ملء عين حبيبهُا

موضع الشاهد : (مك أين) مبتدأ وهو نكرة (وحبيبها) خبر وهو معرفة وقد جاء مثل ذلك مع العوامل كقول الشاعر :

ورب سبيئة من بيت راس *** يكون مزاجها عسلٌ وماء موضع الشاهد : (عسلٌ) وهو نكرة وهو اسم (كان) , ومزاجها معرفة وهو الخبر ولكن الظاهر أن هذه لضرورة الشعرية

وايضاً نقل أبو الفداء جواز الابتداء بالنكرة إذا تخصصت وجه ما لأنها بالتخصيص تقارب المعرفة وأوردها أمور عشرة:

1. الوصف : نحو رجلٌ عالم في الدار
2. الاستفهام بنحو : (أرجل في الدار أم أمرأة) .
3. النفى : نحو : (ما أخذٌ خيرٌ منك) .
4. أن تقع النكرة بمعنى الفاعل المتين بعد نفى نحو (سدٌّ ذا ناب) أى : ما أهد ذا ناب إلا الشر) [7]
5. تقديم ظرف وهو الخبر نحو : (في الدار رجلٌ)
6. الدعاء نحو : (سلام عليك)
7. الاستغراق نحو : (من يقمْ أقم معه)
8. الجواب من عندك ؟ تقول : رجلٌ أى عندي
9. التعجب نحو : (ما أحسن زيداً) عند سيبويه (ما) مبتدأ نكرة .
10. الاضافة : نحو قوله صلى الله عليه وسلم: (خمس صلوات كتبهن اللهُ على العباد)

ومن جانب آخر تحدث أبو الفداء عن حذف المبتدأ جوازاً قال نقلاًعن (شرح الوافية) على (شرح الكافية) : بأنه يجوز حذف المبتدأ عند قيام القرينة الدالة عليه نحو : قول المستهل : (الهلالُ والله) والمعنى : هذا الهلال

وكذلك أبو الفداء وجوب حذف المبتدأ حيث يُحذف وجوباً فيما قُطع خبره عن الوصفية نحو : الحمد لله الحميد) برفع (الحميدُ) فالمبتدأ المحذوف (هو) لأن التقدير : هو الحميد وكذلك يحذف إذا كان خبره مصوراً واقعاً موقع الفعل نحو قوله تعالى : (ويقولون طاعة .....) أى : أمرنا يُطاع وكذلك يحذف إذا كان خبره هو المخصوص بالمدح او الذم نحو : نعم الرجلُ زيدٌ وبئس الرجل عمرو أى : لما فيه من القرائن الدالة عليه . هذا ماجاء به أبو الفداء عن المبتدأ في قسم المرفوعات .

المبحث الثالث : الخبر

تحدّث أبو الفداء عن الخبر : (وهوالمجّرد المسند به المغاير للصفة المذكورة ، قوله المجرد احترز به عن خبر (إن) (وكان) ونحوهما فإنه مسندٌ به وليس مجرداً عن العوامل اللفظية وإنما قال (المجرد) ولم يقل : الاسم المجرد

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
IUU Membership Certificate No.: 1102202600217 - Arab Impact Factor Certificate No.: 287
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

لأن خبر المبتدأ قد يكون اسم وقوله : (المسند به) احترز به عن المبتدأ وقوله : (الماير للصفة المذكورة) احترز بع عن الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفى التى تقدم ذكرها مع المبتدأ نحو : (اقائم أخاك)

وكذلك ذكر أبو الفداء وجوب تقديم الخبر :

1. يجب تقديم الخبر إذا تضمنت معنى الإنشاء نحو : (أين زيد؟) ومتى السفر ؟ وأما إذا كان الخبر جملة نحو : (زيدٌ متى خروجه ؟) فإنه لا يجب تقديم الخبر حينئذ
2. ويجب تقديم الخبر إذا كان مصحّحاً للمبتدأ نحو : (في الدار رجلٌ) فإنه لو قدم المبتدأ فُصلِ بالابتداء بالنكرة من غير تخصيص .
3. وكذلك يجب تقديمه إذا كان المبتدأ (أن) المفتوحة مع مافي خبرها نحو : (عندي أنك قائم) فلو قُدمت بقية عُرضةً لدخول لأن) عليها .
4. ويجب تقديم الخبر نحو : (على الثمرة مثلها زيد) فلو قدم المبتدأ (مثلها) رجع الضمير إلى غير مذكور لفظاً ولا معنى . بالاضافة إلى هناك راى للكوفيين في تقديم الخبر بقولهم لا يجوز تقديم الخبر سواء كان مفرداً أو جملة المفرد نحو) قائم زيدٌ) والجملة (أبوه قائمٌ) وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة ، أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا : إنما قلنا لا يجوز لأنه يؤدى إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهرة وأما البصريون فاحتجز بأنْ قالوا : إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب واشعارهم ، في اشعارهم نحو قُول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا *** بنوهنّ أبناء الرجال الأباعدُ

موضع الشاهد : (بنونا بنو أبنائنا) حيث تقدم الخبر على المبتدأ وفي كلام العرب نحو : مشنؤٌ من يشنؤك) . الجواب عن الكوفيين بقولهم : (....يؤدى إلى تقديم ضمير الاسم على الظاهر) ، يرى صاحب (الانصاف) هذا رأىٌ فاسدٌ ، وذلك لأنّ الخبر وإنْ كان مقدماً في اللفظ إلا إنه متأخراً في التقدير .

يلاحظ أحياناً تأييد صاحب الانصاف للبصريين في تلك المسألة . أماّ عن راى أبى الفداء في وجوب تقديم الخبر ، أنه لا يجب تقديمه إذا كان جملة نحو : (زيدٌ) متى خروجه ؟

وملخص ذلك أن حجة البصريين في تقديم الخبر جملة أو مفرد هو الرأى الغالب لأنه جاء في أشعار العرب وكلامهم.

وقد نقل أبو الفداء ماجاء في (الكافية) عن الجملة الخبرية .بأن الخبر ما أحتمل الصدق والكذب لذاته : نحو (زيدٌ كاتبٌ) وإنْ لم يحتمل الصدق والكذب فهو إنشاء مثل الأمر والنهى وغيرهما وأضاف بقوله : (والجملة الخبرية هي التى تقع خبراً غالباً ، وأما الجملة الخبرية الانشائية فلا تقع خبرٌ للمبتدأ إلا بتأويل نحو : (زيدٌ اكرمه وزيدُ لا تضربه) والتقدير : زيدٌ مقولٌ فيه أكرمه ولا تضربه .والجملة الخبرية قد تكون اسمية نحو : (زيدٌ أبوه قائمٌ) وفعلية نحو : (زيدٌ قائم) ويلزم أنْ يكون في الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى كما في ضمير الشأن كقوله تعالى : (قل هو الله أحدٌ) أو تقوم مقام العائد كقوله تعالى : (ولباس التقوى ذلك خيرٌ) . على أن ذلك مبتدأ ثانٍ وخيرٌ خبره وقد يحذف العائد إذا كان معلوماً نحو : (السمنُ منوان بدرهم) اي : منوانٌ منه بدرهم فالسمن مبتدأ أول ومنوان) مبتدأ ثان (وبدرهم) خبرٌ عن منوين والجملة خبر (السمن) .

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
IUU Membership Certificate No.: 1102202600217 - Arab Impact Factor Certificate No.: 287
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

على أن ذلك مبتدأ ثانٍ وخيرٌ خبره وقد يحذف العائد إذا كان معلوماً نحو : (السمنُ منوان بدرهم) اي : منوانٌ منه بدرهم فالسمن مبتدأ أول ومنوان) مبتدأ ثان (وبدرهم) خبرٌ عن منوين والجملة خبر (السمن) .

جواز حذف الخبر : قال صاحب (الكناش) عن جواز حذف الخبر بأنه يجوز قيام القرينة الدالة على خصوصة نحو : (خرجتُ فإذا السبعُ) والمعنى : فإذا السبع موجود لأنّ (إذا) : للمفاجاة ، بحذف الخبر بعدها إذ لا يفاجأ الشئ إلا بعد وجوده ويرى المبرد إنها طرفاً وليست حرفاً

أما عن وجوب حذف الخبر : فجاء أن الخبر يحُذف وجوباً في كل موضع ينضمُّ إلى القرينة الدالة عليه نحو : (لولا زيدٌ لكان كذا) ف (لولا) : تدلُّ على امتناع ما بعدها لوجود ما قبلها .

فلو اثبت الخبر وقلت : لولا زيدٌ موجودٌ لكان كذا لم يجز ، هذا يعنى أن الخبر يحذف إذا وقع المبتدأ بعد (لولا) وكذلك إذا كان المبتدأ صريحاً في القسم نحو : (لعمرك لأفعلنّ) التزم موضع الخبر لذلك وجب الحذف لأنه إذا أثبت الخبر وقلت : (لعمرك قسمى لأفعلن) لم يجز وهناك موضع ثالث يحذف فيه الخبر (موضع) وجوباً نحو : (ضربنى زيداً قائماً) والتقدير : ضربنى زيداً حاصل إذْا وجُد قائماً فحذف الخبر الذي هو (حاصل) قياساً كما تحذف متعلقات الظروف .

هذه المواضع التى أوردها أبو الفداء في كتابه (الكناش) في حذف الخبر وجوباً ولكن قد تكون هناك مواضع أخرى في وجوب حذف الخبر ودل أبو الفداء إلى (مفصل) الزمخشري الذى نقل عنه تعدد الخبر بقوله : (قد يكون للمبتدأ خبران فاعلاً نحو : هذا حلوٌ بصفه وحامض بصفه والإلزام التناقض في هذه المسألة

وقد يكون للمبتدأ ثلاثة أخبار وأربعة أخبارٌ كقول الشاعر :

من يك ذا بتٍّ وهذا بتىّ *** مقيظ مشتّى .

مقيظ مشتىّ، موضع الشاهد : (هذا بتىّ..) فهذا مبتدأ و(بتىّ) : خبر أول و(مقيظ) خبر ثان و(مقيظ) خبر ثالث و(مشتىّ) خبر رابعٌ وجاز ذلك لأن الخبر حكمٌ .

أما ماجاء في كتاب سيبويه عن رفع الخبر في باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنىٌّ على مبتدأ فقال : فأما الرفعُ فقولك : هذا الرجلُ منطلقٌ فالرجلُ صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحدٌ قال النابغة :

توهمتُ آيات لها فرفتها *** لسنةِ أعوام وذا العام سابعُ

موضع الشاهد : (وذا العام سابع) ، حيث رُفع سابعُ خبراً لذا لأنّ العام عند سيبويه صفه وإنْ صحّ أنْ يكون بدلاً أو عطف بيان .

وذكر سيبويه ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبرٌ لمعروف على الابتداء قدمته أو أخرته

وذلك قولك : فيها عبدُالله قائماً وعبدالله فيها قائماً فعبدُالله ارتفع بالابتداء لأن الذى ذكرت قبله وبعده ليس به وإنما هو موضعٌ له ولكنه يجرى مجرى الاسم المبنىّ على ما قبله .

المبحث الرابع : اسم (ما) و(لا) المشبهتان بـ (ليس)

وهو المسند إليه بعد دخولهما وهما يرفعان الاسم وينصبان الخبر كقوله تعالى : (ماهذا بشراً) وقوله تعالى :

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
IUU Membership Certificate No.: 1102202600217 - Arab Impact Factor Certificate No.: 287
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

(ماهنّ أمهاتهم) و(ما) أكثر مشابهة لليس من (لا) لكونها تنفى الحال كليس ولا للنفى المطلق ولذلك تعمل (ما) في المعرفة والنكرة و(لا) لا تعمل إلاّ في النكرة ولذلك عمل (لا) قليلاً وقد جاء في السعر

مَنْ صدِّ عن نيرانها *** فأنا ابن قيس لابراحُ

أي ليس لي براح ، موضع الشاهد : (لابراح)

وجاء ذكر (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس) في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك حيث ذكر ابن مالك أنّ أشبهت ليس في ثلاثة أمور :

أحدهما : أنها تدلُ على النفى كما أنّ ليس تدلُّ على النفى وهي تدلّ على النفى في الحال

الثاني : ذكر بقوله : إنا وجدنا (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أنّ ليس تدخل عليهما .

الثالث : إنا وجدنا الخبر الواقع بعد (ما) تقّيدت به الباء الزائدة كما في قوله : تعالى :

(ماأنت بنعمة ربّك بمجنون كما أنّ خبر المبتدأ الواقع بعد ليس يقترن بهذه الباء كما في قوله تعالى : (أليس الله بكاف عبده)

فلما أشبهت (ما) ليس هذا الشبه القوى عملت عملها فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

وكذلك بقوله: فإنْ قال قائل : فإن عمل (ما) على ليس بسبب هذه المشابهة يعدُّ قياساً في اللغة .

ونعلمُ أن القياس في اللغة ممتنعٌ أما (ما) فأعملها المجازيون وبلغتهم جاء في قوله تعالى : (ما هذا بشرٌ)، (وما هن أمهاتهم) وذكر أن لاعمالهم أربعةٌ شروطُ :

أحدها : أنْ لا يقترن اسمها بإنْ زائدة

الثاني : أن لا ينتقض نفى خبرها بإلا فلذلك وجب الرفع في (وما أمرنا إلا كل مع البصر) (وما محمدٌ إلا رسولٌ)، أما قولُ الشاعر

وما الدهر إلاّ مجنوناً بأهله *** وما صاحب الحاجات إلاّ معذباً

موضع الشاهد : (وما الدهر إلاّ مجنوناً) (وما صاحب الحاجات إلاّ معذباً) فإن ظاهر البيت أن الشاعر قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر مع أن الخبر قد انتقض نفيه ، بسبب دخول إلا عليه وقد تمسك بهذا الظاهر يونس بن حبيب شيخ سيبويه والجهمور يؤولون هذا البيت ولهم في تأويله وجهان :

الوجه الأول : أنْ يكون كلّ من قوله (منجنوناً) وقوله : (معذباً) مفعول به لفعل محذوف وتقدير الكلام :

وما الدهر إلاّ يشبه منجنواناً وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذباً والفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبرٌ عن المبتدأ فالمنصوب بعدما ليس معمولاً لها .

الوجه الثاني : أنْ يكون كل من (مجنوناً) و(منصوباً) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
IUU Membership Certificate No.: 1102202600217 - Arab Impact Factor Certificate No.: 287
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

واصل الكلام : (وما الدهر إلا يدو دورات مجنونا وهذا الوجه الذى ذكره المؤلف (ابن مالك) ومنهم من ذكر أنّ هذا البيت شاذٌ فلا يقاس عليه .

الوجه الثالث : أن لا يتقدم الخبر على الاسم كقولهم (ما مسيءٌ من أعتب) لأن مذهب الجمهور لو تقدم الخبر على الاسم بطل العمل مطلقاً .وقد ذكر الجرمى أنّ الأعمال مع تقديم الخبر لغةٌ لقوم من العرب وهذا النقل يؤيد ما ذهب إليه الفداء .

الوجه الرابع : أنْ لا يتقدم معمول خبرها على أسمها كقول الشاعر : وقالوا :

تعرفها المنازل من منى*** وما كلٌ من وافى منى أنا عارفُ

موضع الشاهد : (وما كلٌ من وافى منى أنا عارف) حيث ابطل الشاعر عمل (ما) النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً وهما قوله : (أنا عارفٌ) لأنّ معمول الخبر تقدم على المبتدأ وهذا العمول ليس ظرفاً ولا جاراً ولا مجروراً لأنّ العمول إذا كان ظرفاً أو مجروراً فيجوز كقول الشاعر :

بأهبة حزمٍ لذ وإنْ كنت امناً ***فما كلٌ حين منْ توالى مُواليا

موضع الشاهد : (ما كل حين توالى ...) حيث أبقى عمل النافية عمل ليس فرفع بها الاسم وهو (منْ) ونصب بها الخبر وهو قوله : (مولياً) مع أنه قد يقدم معمول الخبر وهو (حين) على الاسم والخبر .

المجلة العلمية المُحكمة للأكاديمية العربية الدولية
The Scientific Journal of the International Arab Academy
IUU Membership Certificate No.: 1102202600217 - Arab Impact Factor Certificate No.: 287
ISSN (ONLINE): 1858 - 8441 - ISSN (PRINT): 1858 - 845X

فهرس المصادر والمراجع :

المصادر :

القرآن الكريم :

المراجع :

1. اتباع الاثر في قراءة ابي جعفر – لابن جمال بن مروان إعداد : د توفيق ابراهيم ضمرة –الطبعة الاولى 1428هـ-2007م - رقم الايداع – االمملكة الهاشمية – عمان .
2. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – الامام كمال الدين ابي البركات الانباري – تأليف محمد محي الدين – الطبعة الرابعة – 1428 هـ - 1961م – االمكتبة التجارية – مصر .
3. الخصائص : ابو الفتوح عثمان بن جني : تحقيق وشرح الدكتور محمد علي النجار – دار الكتب المصرية .
4. الكافيه في علم النحو – ابو عمرو عثمان بن الحاجب – تحقيق : صالح عبد العظيم الشاعر – مكتبة الآداب – القاهرة – ص14 .
5. الكتاب ابو بشر عمرو عثمان بن قمير – تحقيق وشرح .
6. ا لكتائب في فني النحو والصرف للمؤيد عماد الدين ابي العزاء – دراسة وتحقيق : دكتور رياض حسن الحوام – الملكية العصرية صيدا – 1425 هـ - 2004 م .
7. تسهيل العوائد وتكميل المقاصد جمال الدين ابوعبد الله بن مالك .
8. حاشية الصيان – على شرح االأشهوني – بولاق – تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوقيفية .
9. شرح التصريح على التوضيح – الشيخ خالد الازهري – تحقيق : محمد باسل عيون السود– دار الكتبالعلمية – بيروت – ط1 – 1421 هـ - 2000م .
10. شرح الكافية الشافية : اعداد عبد المنعم هريدي – دار المأمون للتراث الاسلامي – ط1 1402هـ - 1982م.
11. شرح الوافية نظم الكافية : ابو عمرو عثمان بن قتير – دراسة وتحقيق دكتورموسى بناي العليلي مطبعة الاداب في التحقق الاشرف – 1400هـ - 1980م .
12. همع الهوامع في شرح الجوامع – الإمام جلال الدين السيوطي – المتوفي سنة 911 هـ تحقيق وشرح : الدكتور عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – جامعة الكويت .